

محاضرات في " فقه اللغة" لطلبة السنة الأولى

( السداسي الثاني-المجموعة 02)

أستاذ المادة: الأستاذ الدكتور: عبد القادر سلامي

قسم اللغة العربية – كلية الآداب واللغات-جامعة تلمسان

• المحاضرة (06): 08-03-2020

8- موضوعات فقه عند القدماء وأوليات الإشارة إلى المصطلح (تابع):

-ولا نغادر القرن الرابع الهجري لنقول: إن مصطلح " فقه اللغة" ظهر لأول مرة في الدراسات اللغوية العربية وذلك على يد " ابن فارس" ، الذي خرج به عن جميع المرويات اللغوية التي كانت سائدة قبل عصره وفي أيامه أيضاً إلى البحث المتطور على أساس مقنن.

إنّ مصطلح " فقه اللغة" في كتاب " الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها" أقرب على المصطلح الفرنسي "linguistique" أو "La science du Langage" منه إلى مصطلح "Philologie" ، هذا إذا أخذنا بتحديد " saussure De" لعلم اللغة بأن موضوعه الوحيد والصحيح هو اللغة معبّرة في ذاتها ومن أجل ذاتها ، أي يدرسها دراسة وصفية تستهدف الكشف عن حقيقتها وقوانينها الضابطة.

فاين فارس في " الصاحبي في فقه اللغة" قد درس اللغة العربية لذاتها ومن أجل ذاتها دراسة وصفية استقرت فيها بغضاً من العلوم الأخرى ، لإذ أخذ البلاغيون بعضها، والنحويون بعضها الآخر، والصرفيون ما يتصل بمادّتهم.

وقد اتخذ المؤلّف فيه المنهج العلمي للوصول إلى القوانين أو ما أسماه بـ"سنن العرب في كلامها"، التي تنظّم اللغة ، وقد قصد بهذه " السنن" : القوانين الضابطة للغة العربية ، ووسائل نمائها في ألفاظها و معانيها. وتشكّل هذه السنن مادة الكتاب، وتوضّح أنّ المؤلّف قد أدرك أنّ اللغة ليست مجرد مجموعة من الألفاظ بمقدار ما هي مجموعة من العلاقات،

لذا انصببت دراسته على دراسة الجملة وتحليلها. ويتبين من تحليل مادة الكتاب أنّ المؤلّف قد عنى بفقّه اللغة البحوث النّظرية في أوّل الكتاب كأصل اللغة، واللهجات العربية، وعنى بسنن العرب في كلامها قوانين الجملة العربية ومكان الجمال فيها.

فمن دلائل تحليله اللغة العربية تحليلاً وصفيّاً ما نراه على صعيد النحو مثلاً ، إذ تبين أنّه يبحث موضوعاته من وجهة نظر البحث اللغوي الصّرف (الخالص)، بعيداً عن عن العامل والمعمول، والتكّلف في توجيه الشّواهد إلى آخر ما يعاني منه النحو العربي إلى اليوم من أمراض وعلل مردّها إلى عدم الفصل بين النّحو التعليمي والنّحو العلمي والتكّلف في إقحام الأمثلة المصنوعة، من نحو " محمد خرج " و (الأصل " خرج محمد") على أنّها جملة اسمية، ضمن رتبة المحفوظة، وعدم تفسير أمثلتها تفسيراً بلاغياً تبرّره الضرورة الشعرية أو الضرورية السياقية.

فابن فارس لا يعنيه مثلاً في أمر الاستثناء عامل النّصب ولا عامل الرّفْع، كما لا تعنيه الأحكام التي وضعها النحويون ، ولا تلك الاحتمالات التي أدخلوها على الباب ، كافتراض تقدّم المسنّثي على المُسنّثي منه وحكمه، ولا تلك الأمثلة ن مثل: "ضربتُ القوم" إلّا حماراً" ، و " مررتُ بالقوم إلّا حماراً" وإنّما يعتمد الشواهد العالية والنصوص الراقية من قرآن كريم وحديث نبوي شريف، وشعر عربي رفيع.

فهو يبدأ الباب بمنهج رائد في بحث الموضوعات ، بالتعريف بالاستثناء تعريفاً لغوياً له من الشواهد ما يصحّحه ، ليكون الدارس على بينةٍ من الأرضية التي التي يقف عليها ، إذ يقول: " أصل الاستثناء أن تستثني شيئاً من جملة اشتملت عليه في أوّل ما لُفظ به، وهو قولهم : (خرج النَّاسُ إلّا زيداً)، فقد كلن زيدٌ في جملة النَّاسِ ثم أُخرج منهم<sup>1</sup> ، ولذلك سمّي استثناءً ، لأنّه تُنيدكره مرّةً في الجملة ومرّةً في التفضيل. ولذلك قال بعض النحويين: " المُسنّثي خلرجمّا دخلَ فيه، وهذا مأخوذ من الثّنا، وهو الأمر يُتّى مرّتين . قال رسول الله-

---

1 وهو تعريف قريب من قول بعض النحويين: إخراج بعضٍ نت كلّ. ويتمّ بأدوات يخرجُ ما بعدها نت حكم ما قبلها ، تقول: بعثُ كلّ ما أملكُ إلّا الكتب".

صلى الله عليه وسلّم- ( لا ثنا في الصدقة) <sup>2</sup> ، يعني: لا تُؤخذُ في السنّة مرتين. قال أوس بن حجر:

أفي جنب بكرٍ قطعْتني ملامةً ؟ لعُمري لقد كانت ملامتُها ثنا

يقول: هذا ليس بأول لومها من فعلته قبل هذا أتاه، وهذا ثناً بعده.<sup>3</sup>

فابن فارس في هذا المقطع الشعري لغوي ينظر في النحو . ففي تحديده معنى الاستثناء دقة علمية ترجع إلى الأصل اللغوي ، ممّا يسهّل تحديد المصطلح وإغفال ما أُضيف من احتمالات علمية لا طائل من ورائها ، كالأمثلة التي سقناها سابقاً، فكذا محلّه من الصّرف والبلاغة وغيرهما.

#### 9- موضوعات فقه اللغة عند المحدثين:

إلى يومنا هذا ، لا يلمح الدارس أيّ وضوح في الدرس الجامعي في العالم العربي، في تحديد مصطلح فقه اللغة ، وإنك لو أجدد فقه اللغة في تلك الجامعات موزانياً لعلم اللغة أو الألسنية أو اللسانيات ، بل تدخله في بعضها مباحث نحوية وصرفية ، لا تمتُّ بصلة إلى مفهوم المصطلح بصلة. كما أنّ دلالته عند المحدثين قد اختلفت باختلاف الدارسين أنفسهم. فهو ينصرف في أبحاث اللغويين العرب إلى ما كان ينصرف إليه عند ابن فارس (في (الصاحبي في فقه اللغة)، ويشمل في دراستهم من الموضوعات ما شملته في دراسات ابن جني في (الخصائص) و ( سرصناعة الإعراب) ومن تقدّمه أو تأخّر عنه ، بفرقٍ واحدٍ هو فرغ التطوّر اللغوي العلمي الذي أصاب الدّراسات الحديثة بفضل تطوّر وسائل البحث وأجهزته المتقدّمة. فقد تخصصّ لدى هؤلاء الباحثين باللغة العربية تفريقاً له عن مصطلح آخر هو علم اللغة الذي تخصصّ لديهم بدراسة ظواهر اللغات وقضاياها عموماً ؛ وعليه فإنّ

---

2 ولكنه ليس وجه الكلام ولا معنى الحديث . ومعناه أن يتصدّق الرّجل على آخر صدقةً ، ثمّ يبدوله أن يستردّها ، فيقال: لا ثنا في الصدقة ، أي لا رُحوع فيها. والثنا كذلك أن تحذ ناقتان في الصّقة مكان واحدة. النهاية في غريب الحديث والأثر، 224/1، مادة (ثنا).

3 الصاخي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص 138-139

اللغويين العرب القدامى حين عالجوا موضوعات فقه اللغة كانوا علماء لغة ، ولكنهم قصرُوا بحوثهم على اللغة العربية ، وهذا ليس بدعاً أو مستغرباً، وإن كانوا قد استعملوا "فقه" بمعنى "علم"، و "علم" بمعنى "فقه" تمسكاً بالدلالة اللغوية لهما، ولا مُشاحَّةً في الاصطلاح ، إذا عرف السَّببُ.

المحاضرة (07): 15-03-2020

## 1- موضوعات فقه اللغة بين القدماء والمحدثين:

### أ-نشأة اللغة بين التوقيف والمواضعة (الاصطلاح):

الواو والقاف والفاء أصلٌ واحد يدلّ على تمكث في الشيء، ثمّ يقاس عليه منه وفقت أقفٌ وقوفاً، وقفتٌ وقفي، ولا يقالُ أوقفتُ إلاّ أتهم يقولون للذي يكون في شيء ثمّ ينزِعُ عنه: قد أوقفَ.<sup>4</sup> أما في الاصطلاح، فهو مذهب يقرن بالوحي والإلهام قال به الأخفش الأوسط (ت 215 هـ) في أحد أقواله في نشأة اللغة الإنسانية على أنّها من عند الله<sup>5</sup>، واحتجّ بقوله تعالى عزّ وجلّ: (وعلم آدم الأسماء كلّها)<sup>6</sup> ولم يمنع قول مَنْ قال: إنّها تواضعٌ منه، وشرحَ رأيه بقوله: "اختلاف لغات العرب إنّما جاء من قبل أنّ ما وُضع منها وُضع على خلافٍ، وإن كان كلّهُ مَسُوقاً على صحّةٍ وقياسٍ، ثمّ أحدثوا من بعد ذلك أشياء كثيرةً للحاجة إليها، غير أنّها على قياسٍ ما كان وضع في الأصل مختلفاً<sup>7</sup>. كما أنّ أبا علي الفارسي قد أخذ بمذهب التوقيف في أحد قوليه، فقد قال لتلميذه ابن جني يوماً: "هي من عند الله"<sup>8</sup>، واحتجّ بالآية السابقة، وأخذ ابنُ جنيّ في أحد أقواله، بمذهبِ أسْتاذِهِ، حينَ قال: "وانضافَ إلى ذلك واردُ الأخبارِ المأثورةِ بأنّها من عند الله عز وجل، فقويّ في نفسي كونها توقيفاً من

<sup>4</sup> - معجم مقاييس اللغة، 6: 135، مادة (وقف) .

<sup>5</sup> -الخصائص، 1: 41.

<sup>6</sup> -الآية 41 من سورة البقرة.

<sup>7</sup> الاقتراح، ص8

<sup>8</sup> -الخصائص، 1: 40.

الله وأنها وحي<sup>9</sup>. وذهب ابن فارس المذهب نفسه، فقال مدافعاً عن مذهب ابن عباس<sup>10</sup> (ت 68 هـ)، ومُعْتَقِداً بصِحَّةِ تَفْسِيرِهِ لِلآيَةِ الْكَرِيمَةِ وَبِصَوَابِ رَأْيِهِ فِي تَوْقِيفِ اللُّغَةِ: "لَوْ كَانَ ذَلِكَ كَمَا تَذْهَبُ إِلَيْهِ لِقَالَ: "ثُمَّ عَرَضَهُنَّ" أَوْ "عَرَضَهَا، فَلَمَّا قَالَ: "عَرَضَهُمْ" عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ لِأَعْيَانِ بَنِي آدَمَ أَوْ الْمَلَائِكَةِ، لِأَنَّ مَوْضِعَ الْكِنَايَةِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ أَنْ يُقَالَ لَمَّا يَعْقِلُ "عَرَضَهُمْ"، وَلَمَّا لَا يَعْقِلُ: "عَرَضَهَا" أَوْ "عَرَضَهُنَّ"، قِيلَ: إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ وَاللَّهِ أَعْلَمُ، لِأَنَّهُ جَمَعَ مَا يَعْقِلُ وَلَا يَعْقِلُ فَغَلَّبَ مَا يَعْقِلُ، وَهِيَ مِنْ سَنَنِ الْعَرَبِ، أَعْنَى التَّغْلِيْبِ<sup>11</sup> وَسَارَ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ جَمْعُ مَنْ فَهَمَ اللُّغَةَ، عَرَضَ لَهُمُ السِّيَوطِي بِالتَّفْصِيلِ، وَبَسَطَ آرَاءَهُمْ، وَمَا جَاؤُوا بِهِ مِنْ أَدَلَّةٍ نَقْلِيَّةٍ وَعَقْلِيَّةٍ.<sup>12</sup>

أَمَّا الْمَوَاضِعَةُ (الاصطلاح): مِنْ وَضَعِ الدَّالَّةِ عَلَى الْخَفْضِ لِلشَّيْءِ وَحَطِّهِ. وَالْوَضِيعُ: الرَّجُلُ الدَّنِيُّ. وَالدَّابَّةُ تَضَعُ فِي سَيْرِهَا وَضْعًا، وَهُوَ سَهْلٌ يُخَالِفُ الْمَرْفُوعَ<sup>13</sup>. أَمَّا "الِاصْطِلَاحُ"، فَقَدْ وَرَدَ فِي الْمَعَاجِمِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى أَنَّهُ إِزَالَةُ الْخِلَافِ، وَاصْطَلَحُوا عَلَى الْأَمْرِ: تَعَارَفُوا عَلَيْهِ<sup>14</sup>. وَ عَلَى هَذَا فَالْمُصْطَلِحُ هُوَ اللَّفْظُ الَّذِي يَتَّفِقُ الْعُلَمَاءُ عَلَى اخْتِيَارِهِ لِيَدُلَّ عَلَى شَيْءٍ مَحْدُودٍ فِي عُرْفِهِمْ، يَتَمَيَّزُ بِهِ مِنْ سِوَاهُ، فَيَنْتَقِلُ مِنْ مَعْنَاهُ اللَّغَوِيِّ إِلَى الْمَعْنَى الْاصْطِلَاحِيَّةِ. وَ دَلَالَةُ الْمَوَاضِعَةِ عَلَى الْاصْطِلَاحِ أَمِيلٌ وَهُوَ يَعْنِي اتِّفَاقَ الْقَوْمِ عَلَى تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِاسْمٍ يُنْقَلُ عَنْ وَضْعِهِ الْأَوَّلِ أَوْ مَعْنَاهُ اللَّغَوِيِّ الْمُسْتَعْمَلِ عَادَةً إِلَى مَعْنَى آخَرَ يُصْطَلِحُ عَلَيْهِ لِمُنَاسَبَةِ بَيْنَهُمَا، وَفِي الْعَرَبِيَّةِ اصْطِلَاحَاتٌ كَثِيرَةٌ بَعْضُهَا عَامٌّ وَبَعْضُهَا خَاصٌّ وَكُلُّهَا تَدْخُلُ ضِمْنَ إِطَارِ تَطَوُّرِ الْمَعْنَى مِنَ التَّعْمِيمِ إِلَى التَّخْصِصِ وَمِنَ الْإِطْلَاقِ إِلَى التَّقْيِيدِ. وَهُوَ مَذْهَبُ ذَكَرَهُ ابْنُ جَنِّيٍّ، فَقَالَ "إِنَّ أَصْلَ اللُّغَةِ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْمَوَاضِعَةِ، ذَلِكَ كَأَنَّ يَجْتَمِعَ حَكِيمَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ فَصَاعِدًا، فَيَحْتَاجُونَ إِلَى الْإِبَانَةِ عَنِ الْأَشْيَاءِ، فَيَضَعُونَ لِكُلِّ مِنْهُ سِمَةً وَلَفْظًا يَدُلُّ عَلَيْهِ،

<sup>9</sup> - المرجع نفسه، 1: 47.

<sup>10</sup> - فقد كان ابن عباس يقول علمه الأسماء كلها، وهي هذه الأسماء التي يتعارفها الناس من دابة وارض وسهل وجبل وحمار وأشباه ذلك من الأمم وغيرها". الصاجي في فقه اللغة، ص 6.

<sup>11</sup> - المرجع نفسه، ص 5.

<sup>12</sup> - المزهري، 1: 17.

13 - معجم مقاييس اللغة، 6: 117 - 118، مادة (وضع)

14 - ينظر: معجم مقاييس اللغة، 3/303، مادة (صلح) و القاموس المحيط، 3/243، مادة (صلح).

وَيُعْنِي عَنْ إِحْضَارِهِ أَمَامَ الْبَصَرِ.<sup>15</sup> وَهُوَ مَا عَبَّرَ عَنْهُ ابْنُ خَلْدُونَ (ت. 808هـ) بِقَوْلِهِ: "ثُمَّ لَمَّا كَانَتِ الْعَرَبُ تَصْنَعُ الشَّيْءَ لِمَعْنَى عَلَى الْعُمُومِ، ثُمَّ تَسْتَعْمِلُ فِي الْأُمُورِ الْخَاصَّةِ الْفَاطَاً أُخْرَى خَاصَّةً بِهَا، فَرَّقَ ذَلِكَ عِنْدَنَا، بَيْنَ الْوَضْعِ وَالِاسْتِعْمَالِ، وَاحْتِجَاجِ النَّاسِ إِلَى فِقْهِ فِي اللُّغَةِ عَزِيزُ الْمَأْخِذِ، كَمَا وَضِعَ الْأَبْيَضُ بِالْوَضْعِ الْعَامِّ لِكُلِّ مَا فِيهِ بَيَاضٌ، ثُمَّ اخْتَصَّ مَا فِيهِ مِنْ خَيْلٍ بِالشَّهَبِ، وَمِنْ الْإِنْسَانِ بِالْأَزْهَرِ، وَمِنْ الْغَنَمِ بِالْأَمْلَحِ حَتَّى صَارَ اسْتِعْمَالُ الْأَبْيَضِ فِي هَذِهِ كَلِمًا لِحْنَا وَخُرُوجًا عَنْ لِسَانِ الْعَرَبِ".<sup>16</sup>

وَطَرِيقُهُ ذَلِكَ أَنْ يَقْلِبُوا مَثَلًا عَلَى شَخْصٍ، وَيَوْمئُومًا إِلَيْهِ قَائِلِينَ إِنْسَانُ! فَتُصْبِحُ هَذِهِ الْكَلِمَةُ اسْمًا لَهُ، وَإِنْ أَرَادُوا سِمَةً عَيْنِيهِ أَوْ يَدِهِ، وَهَلُمَّ جَرًّا فِيمَا سِوَى هَذَا مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ وَالْحُرُوفِ، ثُمَّ لَكَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ تَنْقَلَّ هَذِهِ الْمَوَاضِعَةُ إِلَى غَيْرِهَا، فَتَقُولُ: الَّذِي اسْمُهُ إِنْسَانٌ فَلْيَجْعَلْ مَكَانَهُ "مَرْدٌ" بَدَل "إِنْسَانٌ"، وَعَلَى هَذَا بَقِيَّةُ الْكَلَامِ وَنُشُوءُ لُغَةٍ أُخْرَى كَالْفَارِسِيَّةِ مَثَلًا.<sup>17</sup> أَمَّا الْقَائِلُونَ بِالْمَوَاضِعَةِ وَالِاصْطِلَاحِ فَأَهْمُهُمُ الْمُعْتَزِلَةُ الَّذِينَ أَهْلَتْهُمْ نَقَافَتُهُمُ الْعَقْلِيَّةُ لِبَحْثِ الْقَضَايَا الدِّيْنِيَّةِ وَاللُّغَوِيَّةِ بَحْثًا عَمِيقًا، وَأَنْتَهَى هُوَإِلَاءِ إِلَى أَنْ أَصَلَ اللُّغَةَ اصْطِلَاحٌ وَمَوَاضِعَةٌ قَامَ بِهِمَا الْبَشَرُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ وَحِيًا وَتَوْقِيفًا. وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ أَنْ تَكُونَ الْمَوَاضِعَةُ مِنَ اللَّهِ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى -كَمَا يَعْتَقِدُونَ- لَا جَارِحَةَ لَهُ، فَعَلَى هَذَا لَا تُوجَدُ إِشَارَةٌ أَوْ إِيمَاءٌ".<sup>18</sup> وَهُوَ رَأْيُ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ وَقَدْ عَادَ وَقَالَ بِالتَّوَاضُعِ وَالِاصْطِلَاحِ فِي اللُّغَةِ، ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ قَدْ أَقْدَرَ آدَمَ أَنْ وَاضَعَ عَلَيَّهَا، غَيْرَ أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى إِذَا كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَا مَحَالَةَ أَوْ مُحْتَمَلًا غَيْرَ مُسْتَنَكِرٍ سَقَطَ الْإِسْتِدْلَالُ بِهِ.<sup>19</sup>

وَإِذَا كَانَ ابْنُ جَنِّيٍّ قَدْ وَقَفَ أَوَّلَ الْأَمْرِ حَائِرًا بَيْنَ التَّوْقِيفِ وَالِاصْطِلَاحِ، بَلْ جَوَزَ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا<sup>20</sup>، فَإِنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ قَيْدَ أَنْمَلَةٍ عَمَّا أَقْرَهُ أُسْتَاذُهُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَخْفَشُ الْأَوْسَطُ بِشَأْنِ الْمَوَاضِعَةِ الْمُقْصُودِ فِي اللُّغَةِ، وَالَّذِي لَمْ يَمْنَعْ قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا تَوَاضَعُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَشَرَحَ رَأْيَهُ بِقَوْلِهِ: "اِخْتِلَافَ لُغَاتِ الْعَرَبِ، وَإِنَّمَا جَاءَ مِنْ قِبَلِ أَنْ أَوَّلَ مَا وَضِعَ مِنْهَا وَضِعَ عَلَى خِلَافٍ، وَإِنْ كَانَ مَسُوقًا عَلَى صِحَّةٍ وَقِيَّاسٍ، ثُمَّ أَحْدَثُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ

15-الخصائص،1: 44.

16-مقدمة ابن خلدون، ص 549.

17-الخصائص،1: 44.

18-المرجع نفسه، 1: 45.

19-المرجع نفسه، 1: 40-41.

20-المرجع نفسه، 2: 28-29 وينظر الاقتراح ص 8.

أشياء كثيرة للحاجة إليها، غير أنّها على قياس ما كان وُضِعَ في الأصلِ مُخْتَلِفًا<sup>21</sup> إلاّ أنّه كان إلى تغليبِ الوقائعِ على المشاعرِ، فعارضَ الإختجاجَ بالآيةِ الكريمة<sup>22</sup> (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا).<sup>23</sup> غيرَ أنّه على ما يبدو، وانطلاقاً من مذهبه الكلاميِّ، لم يَرِ في نظريّةِ التّواضعِ إلاّ مُنْطَلَقًا مَبْدِيًّا لِلْوُصُولِ إِلَى حَقِيقَةِ نَشْأَةِ اللُّغَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ، خَاصَّةً وَآثَمًا تَفْتَقِرُ هِيَ أَيْضًا إِلَى سَنَدٍ عَلِيٍّ مَقْبُولٍ أَوْ حَقِيقَةٍ تَارِيخِيَّةٍ مُعْتَمَدَةٍ، وَهِيَ فِيمَا تُقَرَّرُهُ تُعَارِضُ الْقَوَانِينَ الْعَامَّةَ الَّتِي تَسِيرُ عَلَيَّهَا النُّظُمُ الْاجْتِمَاعِيَّةُ الَّتِي لَا تُصْنَعُ مِنَ الْعَدَمِ وَلَا تُرْتَجَلُ ارْتِجَالًا، بَلْ تَتَدَرَّجُ فِي وُجُودِهَا شَيْئًا فَشَيْئًا حَامِلَةً بُدُورَ تَطَوُّرِهَا حَتَّى تَسْتَوِيَ نِظَامًا نَاضِجًا مُكْتَمَلًا، عَدَا أَنْ التَّوَاضُعُ عَلَى تَسْمِيَةِ مُسَمًّى مُعَيَّنٍ يَحْتَاجُ نَفْسَهُ إِلَى لُغَةٍ صَوْتِيَّةٍ يَنْفَاهُمُ بِهَا الْمُتَوَاضِعُونَ. فَمَا يَجْعَلُهُ أَصْحَابُ هَذِهِ النَّظَرِيَّةِ مَنْشَأً لِلُّغَةِ يَتَوَقَّفُ أَيْضًا عَلَى وُجُودِ هَذِهِ اللُّغَةِ مِنْ قَبْلُ، وَيَبْدُو أَنَّ ابْنَ جَنِّي قَدْ أَدْرَكَ هَذِهِ الْحَقَائِقَ الْعِلْمِيَّةَ، فَعَدَلَ عَنِ ذَلِكَ التَّفْسِيرِ إِلَى تَفْسِيرٍ أَدَقِّ وَأَقْرَبَ إِلَى الْمُنْطِقِ وَالْعَقْلِ، دُونَ أَنْ يَجِيدَ عَنِ مَبْدِإِ التَّوَاضُعِ وَالِاصْطِلَاحِ فِي اللُّغَةِ<sup>24</sup>، فَوَجَدَهُ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِنَظَرِيَّةِ الْمُحَاكَاةِ، وَعَدَّهُ وَجْهًا صَالِحًا وَمَذْهَبًا مُتَقَبَّلًا، فَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ أَصْلَ اللُّغَاتِ كُلِّهَا إِنَّمَا هُوَ مِنَ الْأَصْوَاتِ الْمَسْمُوعَاتِ، كَدَوِيِّ الرِّيحِ، وَحَنِينِ الرَّعْدِ، وَخَرِيرِ الْمَاءِ، وَصَهِيلِ الْفَرَسِ وَنَعِيقِ الْغُرَابِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.<sup>25</sup> وَمَهْمَا تَكُنْ حُجْجُ الْقَائِلِينَ بِالْمَوَاضِعَةِ وَالِاصْطِلَاحِ،<sup>26</sup> وَرُدُودِ الْقَائِلِينَ بِالتَّوْقِيفِ عَلَيْهَا فَإِنَّهُ بِإِمْكَانِنَا أَنْ نَقُولَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ الْقَادِرَ عَلَى تَسْمِيَةِ الْأَقْلِ جُزْءًا وَبِالْأَكْثَرِ كُلًّا، قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُمِدَّ الْإِنْسَانَ أَيْضًا بِقُوَّةٍ يُمَكِّنُهُ بِمُوجِبِهَا التَّوَاضُعُ، وَالِاصْطِلَاحُ عَلَى حَاجَاتِهِ الدُّنْيَوِيَّةِ مَعَ بَنِي جِنْسِهِ، مَا دَامَ فِي الطَّبِيعَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى، مِنْ خَرِيرِ الْمَاءِ، وَدَوِيِّ الرِّيحِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْأَصْوَاتِ الْمَسْمُوعَاتِ، فَيَكُونُ اللَّهُ قَدْ مَيَّزَ خَلِيفَتَهُ فِي الْأَرْضِ عَنِ الْحَيَوَانَ، لَيْسَ بِالنُّطْقِ فَحَسْبُ، بَلْ بِالْعَقْلِ الْمُدَبَّرِ كَذَلِكَ،

21 -الافتراح، ص8.

22 -ينظر الخصائص، 1: 47 و2: 25،30.

23 -الآية: 31 من سورة البقرة .

24 -نستشعر ذلك في كلامه على: الخضم والقضم، إذ يقول: "فاختاروا الخاء لرخاوتها للربط، والقاف لصلابتها،

حدوا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث"، الخصائص، 2: 158.

25 -الخصائص، 1: 46-47.

26 ينظر تفصيل ذلك في: المزهري، 1: 18،19، وينظر: المخصص، 1: 2-3، 5-6.

وَيَدَعَمُ هَذَا أَنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّظَرِ عَلَى أَنَّ أَصْلَ اللَّغَةِ إِنَّمَا هِيَ تَوَاضَعٌ وَاصْطِلَاحٌ.<sup>27</sup> هَذَا، وَيَأْتِي  
الِاصْطِلَاحُ وَالْمَوَاضَعَةُ عَادَةً فِي مُقَابِلِ التَّوْقِيفِ. (\*)

المحاضرة (08): 06-04-2020

ب- الإبدال:

لقد اقترن مصطلح الإبدال بثلاثة معانٍ لغوية هي: جعل الشيء مكان شيء آخر<sup>28</sup> والتغيير<sup>29</sup> والتحريف.<sup>30</sup> أما الإبدال من حيث الاصطلاح، فيدلُّ على "وضع حرفٍ مكان آخر مع الإبقاء على سائر أحرف الكلمة"، وهو ما نَعْنِي بِهِ "الإبدال اللغوي"، الذي يختلفُ والإبدال الصَّرْفِي فِي كَوْنِ هَذَا الْأَخِيرِ يَفْتَضِي الضَّرُورَةَ وَالِاسْتِحْسَانَ<sup>32</sup> أَي أَنَّ لَهُ قَوَانِينُ ضَابِطَةً تَحْكُمُهُ، وَهِيَ مَسَائِلُ قِيَاسِيَّةٌ مُطَّرَدَةٌ أَجْمَلَ الصَّرْفِيِّونَ مَوَاضِعَهَا، فِي حِينٍ لَا يَفْتَضِي الإبدال اللغوي ذلك، ويكفي أن يزوي اللغوي ألفاظاً فيها تعاقبٌ بين الأحرف، ليعدَّ هذا إبدالاً.

والإبدال من المباحث اللغوية التي اجتذبت الباحثين قديماً وحديثاً، واختلقت آراؤهم في وقوعها، وشروط حدوثها في اللغة العربية.

ويعدُّ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ) أول من أشار إليه ومثَّل له<sup>33</sup>، وإن كان لم يقف في القول بالإبدال عند الألفاظ التي يتقارب فيها صوتا المبدل والمبدل منه، ففي الوقت الذي نصَّ فيه على "الرُعاق و الدُعاق"، وحاز في أمرهما، فلم يدْرِ أهي لغةٌ أو لُغَةٌ؟<sup>34</sup> والصَّوْتَانِ مِنْ حَيْزٍ وَاحِدٍ، فَمِنْ بَيْنِ طَرَفِ اللِّسَانِ وَأَطْرَافِ الثَّنَائَا تَخْرُجُ الدَّالُ اللَّثْوِيَّةُ، وَمِنْ بَيْنِ طَرَفِ اللِّسَانِ وَفُوقِ الثَّنَائَا تَخْرُجُ الرَّيَّ الْأَسْلِيَّةُ.

27 الخصائص، 1: ص40

(\*) ينظر: ما تقدّم من مادة ( التوقيف ) من البحث.

28- لسان العرب، 11:48 مادة (بدل).

29-كشاف اصطلاحات الفنون ، ص 209.

30-القاموس المحيط، 3: 333، مادة ( بدل ) .

31- الإبدال لأبي الطيب اللغوي ، مقدمة تحقيق ، ص 9.

32-ينظر: شرح المفصل 10: 7.

33 -الدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث، ص408،

34-ينظر: العين، 1: 133، نادة(عقز).

على أن أول من أطلق مصطلح الإبدال على هذه الظاهرة هو الفرّاء (ت 207 هـ)، الذي انتهى به البحث إلى أن العَرَبَ تُبَدِّلُ الفَاءَ بالثَاءِ، فيقولون: جَدْتُ، وِجْدَفٌ، و"وقعوا في "عائور شَرِّ"، و"عافور شَرِّ"، و"الأثافي والأثائي".<sup>35</sup> فهو بذلك يرى أنه لا يكون الإبدال حقاً إلا إذا كان بين المبدل والمبدل منه علاقة صوتية، كقرب المخرج أو الاشتراك في أغلب الصفات الصوتية كالجهر والهَمْس، والشِدَّة والرَّخاوة،<sup>36</sup> فقال: "وَالعَرَبُ تقول: ليس هذا بضرب لازٍ ولازيم، يُبدلون الباء ميمًا، لتقارب المخرج"<sup>37</sup> كما أنه لم يكن يُمانع أن يكون الإبدال في اللهجة الواحدة، إذا اتفقت الكلمتان في أصلين من أصولهما الثلاثة، إذ لا بد أن تكون الكلمتان من أصل واحد، لذلك فقولهم: "فلان من جنثك وِجْنِسِك، بمعنى واحد".<sup>38</sup>

وتابع الأصمعي (ت 216 هـ) الفرّاء في تسمية الإبدال، غير أنه لم ير ولم يجعل قرب المخرج شرطاً في الإبدال، إذ روي عنه ألفاظٌ أُبدِلت فيها السين والتاء في "سوسة وتوسة"، (وهي واحدة السوس وهو العت (دود يأكل الحب))<sup>39</sup>، لقرب المخرج بين الصوتين. وروي عنه أيضاً إبدال الواو من الهمزة في "أرخته ورخته"<sup>40</sup>، فالهمزة حلقية والواو شفوية.<sup>41</sup>

وسار ابن السكيت (ت 244 هـ) على هذي الأصمعي والفرّاء في تسمية هذه الظاهرة بالإبدال إلا أنه كان يتجوز في إطلاق مصطلح القلب على الإبدال، وأوضح ما يكون ذلك في قوله: "ثم قلبت الهاء لأنها أختها، أي قلبت الحاء في "حَفْحَق" إلى الهاء في "هَفْهَق" وكتناهما بمعنى سار سيرا مُتَعَباً<sup>42</sup>. ونحو عَنَوْنَتِهِ أحد أبواب من كتاب الإبدال: "باب الواو تُقلب تاءً، وهو أول الحرف، كقولهم: "تُرَاتٌ" وأصله "وُرَاتٌ"، لأنه من "وَرِثْتُ". ويُعقل مع ذلك، أن يكون كتابه قد اشتمل في الأصل على أبواب في القلب المكاني ثم سقطت جميعاً منه وهو ما رجّحه محيي الدين توفيق إبراهيم،<sup>44</sup> وليس كما زعم السيد يعقوب بكر.<sup>45</sup>

35-معاني القرآن، 1: 41.

36 - القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص73.

37- معاني القرآن، 2: 384.

38-الإبدال لأبي الطيب اللغوي، 1: 174.

39-الإبدال لابن السكيت، ص 104.

40-المرجع نفسه، ص 138.

41 -الاشتقاق، ص340.

42- الإبدال لابن السكيت، ص 93.

43 - المرجع نفسه، ص139.

44 - ابن السكيت اللغوي، ص261.

ولم يَشْتَرِطْ ابنُ السكّيتِ كالأصمعيّ قرْبَ المخرجِ في الإبدالِ، فقد روي "باب اللّام والنون" هتَلْ وَهَتَنْ، واللّام والنون لِسَانِيَانِ لثَوِيَانِ، كما روى إبدال "الميم والنون" في الغيم والغين<sup>46</sup> والميم شَفْوِيَةٌ أُسْنَانِيَةٌ، والنون لِسَانِيَةٌ لثَوِيَةٌ<sup>47</sup>.

وذهب ابنُ السكّيتِ إلى مكانِ وقوعِ الإبدالِ في اللّهْجَةِ الوَاحِدَةِ حينَ قال: "حَضَرَنِي" أَعْرَابِيَانِ مِنْ بَنِي كِلَابٍ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: إِنْفَحَةٌ، وَقَالَ الْآخَرُ: مِنْفَحَةٌ (وهي قَوْسٌ شَدِيدَةٌ الرَّفْعِ أَوْ الدَّفْعِ)، ثُمَّ افْتَرَقَا عَلَى أَنْ يَسْأَلَا جَمَاعَةً مِنْ أَشْيَاحِ بَنِي كِلَابٍ، فَاتَّفَقَتْ جَمَاعَةٌ عَلَى قَوْلِ ذَا، وَجَمَاعَةٌ عَلَى قَوْلِ ذَا، وَهُمَا لُغَتَانِ،<sup>48</sup> أَي لِهَجَتَانِ.

وسار ابن قتيبة (ت 276 هـ) في كتابه "أدب الكاتب" على منوال ابن السكّيت. فقد عقد فيه بابا للمبدل وبابا لإبدال الياء من أحد الحرفين المثلين إذا اجتمعا، وبابا للإبدال من المتشدد، وبابا لما أبدل من القوافي.<sup>49</sup>

والظاهر أنّ المبرد (ت 285 هـ) كان من السباقين إلى القول بتعاقب النظائر فيما تقاربت مخارجها، فذكر من صورها "مدح و مدّة" في قول النعمان بن المنذر لحجل بن نصلة: أردت أن تذيّمه (تعيّبه) فمدّهته. قال المبرد: "فمدّهته" يريد "مدخته"، فأبدل الحاء هاءً لقرّب المخرج<sup>50</sup>، فالهاء والحاء من مخرج حلقِي.

ثم جاء أبو القاسم الزجاجي (ت 337هـ) الذي ألف كتاباً وجيزاً سماه "الإبدال والمعاقبة والنظائر"، قصد فيه التفريق بين ما هو إبدال بالمعنى الصوتي الصحيح<sup>51</sup>، وما هو معاقبة يأتي فيها هذا الخرف تارةً وذلك تارةً أخرى دون أن يكون أحدهما أصلاً لصاحبه،<sup>52</sup> وفي حال المعاقبة تكون الكلمتان نظيرتين متساويتين، ولهذا أضاف الزجاجي كلمة "النظائر" إلى عنوان كتابه.

كما أنّ أبا الطيّب اللغوي (ت 351هـ) سمى كتاب الحروف المتعاقبة التي جمعتها "كتاب الإبدال"، ورتبته على حروف المعجم من الهَمْزَةِ إلى الياءِ، ودكّر مع كلِّ حرفٍ إبدالَهُ من

45 - نصوص في فقه اللغة، 2:249.

46-المرجع نفسه، ص 77.

47-العين، 1: 57.

48-المزهر، 1: 475.

49-ينظر: أدب الكاتب، ص 485- 492.

50-الكامل في اللغة والأدب، 3: 1051.

51 -ينظر على سبيل المثال الإبدال والمعاقبة والنظائر، ص33.

52 - ينظر:المرجع نفسه،ص13.

الحُرُوفِ التي تليه في ترتيب الأَبْجَدِيَّةِ، وَلَمْ يتقيد فيه بالإبدالِ الصَّوْتِي، بَلْ أَنْكَرَ أَصْلًا أَنْ يَكُونَ أَحَدَ الحَرْفَيْنِ مُبَدَلًا مِنَ الآخَرِ، وَعَدَّ الأَمْثَلَةَ جميعاً لغاتٍ مُتساويةً. قال: ليس المرادُ بالإبدالِ أَنَّ العَرَبَ تتعمدُ تعويضَ حَرْفٍ مَكَانَ حَرْفٍ، وَإِنَّمَا هِيَ لُغَاتٌ مَخْتَلِفَةٌ لِ مَعَانٍ مُتَّفَقَةٍ، تَتَقَارَبُ اللَّفْظَاتَانِ فِي لُغَتَيْنِ لِمَعْنَى وَاحِدٍ حَتَّى لَا يَخْتَلِفَا إِلَّا فِي حَرْفٍ وَاحِدٍ، والدليلُ على ذلك أَنَّ قبيلةً واحدةً لا تتكلمُ بكلمةٍ طَوْرًا مهموزةً ، وطَوْرًا غيرَ مهموزةً وَلَا بالصَّادِ مرَّةً وبالسينِ أُخرى، وكذلك إبدالُ لامِ التَّعْرِيفِ ميمًا، والهَمْزَةُ المصدرة عَيْنًا، كقولهم في نحو: أَن: عَنْ، لا تشتركُ العَرَبُ في شيءٍ مِنْ ذلك ، إِنَّمَا قالَ هَذَا قَوْمٌ وَذَلِكَ آخَرُونَ".<sup>53</sup>

أما أَبُو عَلِيٍّ القالي ( ت 356هـ) فقد عَقَدَ في " أَمَالِيهِ " فصولاً لتَعاقُبِ الحُرُوفِ<sup>54</sup> ، وفرَّقَ فيما بينَ الإبدالِ الصَّرْفِيِّ والإبدالِ اللُّغَوِيِّ.<sup>55</sup>

وعقد ابنُ جَيِّ ( ت 392هـ) في كتابه "الخصائص" باباً سَمَّاهُ " بابُ الحَرْفَيْنِ المتقاربين يُستعملُ أحدهما مكانَ صاحبه"، " فمَتَى أَمْكَنَ أَنْ يَكُونَ الحَرْفَانِ جميعاً أَصْلَيْنِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قائمٌ برأسه، وَلَمْ يَسْغِ العُدُولُ عَنِ الحُكْمِ بِذلك. فغنَّ دَلَّ دالٌّ أَوْ دَعَتْ ضَرُورَةٌ إِلَى القَوْلِ بِإِبْدَالِ أَحَدِهِمَا مِنْ صاحِبِهِ عَمَلٌ بِمَوْجِبِ الدَّلالةِ، وَصِيرَ إِلَى مُقْتَضَى الصَّنْعَةِ".<sup>56</sup>

واشترطَ ابنُ جَيِّ في الإبدالِ تقاربَ الحَرْفَيْنِ في المَخْرَجِ، وَمَذْهَبُهُ أَنَّ اللَّفْظَيْنِ يَقَعُ فِيهِمَا الإبدالُ هُوَ الأَصْلُ كَمَذْهَبِهِ فِي القَلْبِ،<sup>57</sup> وَهُوَ أَنَّ اللَّفْظَيْنِ إِذَا كَانَا مُتَصَرِّفَيْنِ مُتساويَيْنِ فِي التَّصْرِيفِ فهُمَا أَصْلَانِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: "هَتَلْتُ السَّمَاءَ (هَطَلْتُ)، وَهَتَنْتُ تَهْتِنًا، وَهَتَلْتُ تَهْتِلًا، وَهَيَّ سَحَائِبُ هُنَّ وَهْتُلُ... وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: رَجُلٌ خَامِلٌ، وَخَامِنٌ، النُّونُ فِيهَا بَدَلٌ مِنَ اللَّامِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ أَكْثَرُ، وَأَنَّ الفِعْلَ عَلَيْهِ تَصْرِيفٌ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: خَمَلَ يَخْمَلُ خُمُولًا".

58

53 -المزهر، 1: 460.

54 -ينظر على سبيل المثال : الأمالي في اللغة، 2: 180.

55 -ينظر: المرجع نفسه، 2: 188.

56 -الخصائص، 1: 82.

57 - ينظر: المرجع نفسه، 2: 69- 82.

58 - ينظر: المرجع نفسه، 2: 82- 84.

وَرَفَضَ ابْنُ جَنِّي الْقَوْلَ بِالْأَصْلِ الْوَاحِدِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ، فَقَالَ: "وَإِذَا وَرَدَ بَعْضُ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ لَفْظَانِ مُسْتَعْمَلَانِ، فَالْوَجْهُ وَصَحِيحُ الْقَضَاءِ أَنْ تَحْكُمَ بَأْتِيَهُمَا أَصْلَانِ مُنْفَرِدَانِ، لَيْسَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا أَوْلَى بِالْأَصَالَةِ مِنْ صَاحِبِهِ".<sup>59</sup>

وخصَّ ابنُ فارس (ت 395 هـ) في كتابه "الصَّاحِبِي" "الإِبْدَالَ بَبَابٍ صَغِيرٍ قَالَ فِيهِ:"  
وَمَنْ سَنَّ الْعَرَبُ إِبْدَالَ الْحُرُوفِ وَإِقَامَةَ بَعْضِهَا مَكَانَ بَعْضٍ ... وَهُوَ كَثِيرٌ مَشْهُورٌ".<sup>60</sup>  
لقد أفاد ابنُ سيده ممَّا كتبه القُدَمَاءُ فِي الإِبْدَالِ ، وَمِمَّا اسْتَنْبَطُوهُ مِنْ خَصَائِصِ  
اللُّغَةِ، وَبَنَى عَلَى ذَلِكَ بَحْثُهُ الْقِيَمِ الَّذِي جَرَّدَ لَهُ بَاباً فِي "المَخْصَصِ"، فَرَّقَ فِيهِ بَيْنَ الإِبْدَالِ  
الصَّرْفِيِّ أَوِ الْقِيَاسِيِّ وَبَيْنَ الإِبْدَالِ اللُّغَوِيِّ.

فَالْقِيَاسِيُّ مَا كَانَ فِي أَحَدِ الْحُرُوفِ الثَّلَاثَةِ عَشَرَ، وَهِيَ: الْهَمْزَةُ، وَالتَّاءُ، وَالجِيمُ، وَالدَّالُّ،  
وَالزَّايُّ، وَالصَّادُ، وَالطَّاءُ، وَالْمِيمُ، وَالنُّونُ، وَالوَاوُ، وَالْيَاءُ وَالْأَلِفُ.<sup>61</sup>

وَمَنْ الإِبْدَالِ الْقِيَاسِيِّ الْمَعْرُوفِ فِي عِلْمِ الصَّرْفِ، إِبْدَالُ تَاءِ الْإِفْتِعَالِ دَالاً أَوْ طَاءً،  
وَإِبْدَالُ الْمِيمِ مِنَ النُّونِ عِنْدَ الْبَاءِ، وَإِبْدَالُ الْهَمْزَةِ مِنْ أَحْرَفِ الْعِلَّةِ، وَهَذِهِ الْأَخِيرَةُ مِنْهَا.<sup>62</sup> وَأَمَّا  
مَا دُونَ ذَلِكَ، أَيُّ مَا كَانَ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْحُرُوفِ الثَّلَاثَةِ عَشَرَ ، فَإِنَّهُ غَيْرُ قِيَاسِيٍّ، فَقَسَّمَهُ  
بَدْوَرِهِ إِلَى إِبْدَالٍ،<sup>63</sup> وَمَا يَجْرِي مَجْرَى الإِبْدَالِ،<sup>64</sup> فَهُوَ لَا يُمَانَعُ فِي حُدُوثِ الإِبْدَالِ فِي اللَّهْجَةِ  
الوَاحِدَةِ ، وَيَشْتَرِطُ فِيهِ وَحْدَةُ الْمَخْرَجِ بَيْنَ الْمُبْدَلِ وَالْمُبْدَلِ مِنْهُ، بَيْنَمَا يَرَى أَنَّ مَا يَجْرِي مَجْرَى  
الإِبْدَالِ أَوْ التَّعَاقُبِ هُوَ فِي مُجْمَلِهِ لُغَاتٌ مُخْتَلِفَةٌ لِتَبَاعُدِ الْمَخْرَجِ فِيهَا بَيْنَ الْمُبْدَلِ وَالْمُبْدَلِ مِنْهُ  
فَقَالَ: "أَمَّا مَا كُنَّ جَارِيًا عَلَى مَقَائِيسِ الإِبْدَالِ الَّتِي أَبْنَتُ فَهُوَ الَّذِي يَسْمَى بَدَلًا، وَذَلِكَ  
كَإِبْدَالِ الْعَيْنِ مِنَ الْهَمْزَةِ، وَالْهَمْزَةِ مِنَ الْعَيْنِ، وَالْهَاءِ مِنَ الْحَاءِ ، وَالْحَاءِ مِنَ الْهَاءِ، وَالْقَافِ مِنَ  
الكَافِ ، وَالكَافِ مِنَ الْقَافِ ... فَأَمَّا مَا لَمْ يَتَقَارَبْ مَخْرَجَاهُ الْبَتَّةَ فَقِيلَ عَلَى حَرْفَيْنِ غَيْرِ  
مَتَقَارِبَيْنِ فَلَا يُسَمَوُ بَدَلًا ، وَذَلِكَ كإِبْدَالِ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الْقَمِّ مِنْ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ  
الْحَلْقِ".<sup>65</sup>

59 - سر صناعة الإعراب، ص 210.

60 - الصَّاحِبِي فِي فِقه اللُّغَةِ، ص 203 - 204.

61 - المَخْصَصِ، 13: 276.

62 - المَرْجِعُ نَفْسُهُ، 13: 268 - 269.

63 - المَرْجِعُ نَفْسُهُ، 13: 274.

64 - المَرْجِعُ نَفْسُهُ، 13: 287.

65 - المَرْجِعُ نَفْسُهُ، 13: 274.

فَمِنْ أَمْثَلَةٍ مَا سَمَاهُ إِبْدَالًا قَوْلُ الْأَصْمَعِيِّ: "أَدَيْتُهُ عَلَى كَذَا، وَأَعْدَيْتُهُ: قَوَيْتُهُ، وَأَعَنْتُهُ ، وَقَدْ اسْتَأْدَيْتُ الْأَمِيرَ عَلَى فُلَانٍ، أَي اسْتَعْدَيْتُهُ"<sup>66</sup> ، فالعين والهمزة من حيزٍ واحدٍ وهو أقصى الحلق.<sup>67</sup>

وإذا كان ابنُ سيده قد اشترطَ وحدةَ المخرَجِ ، ليعدَّ ذلك إبدالاً لغوياً مقتضياً أثرَ مَنْ سَبَقُوهُ كالفرَاءِ والمبرِّدِ ، وابنِ جَيِّ ، فإنه اشترطَ كذلك وحدةَ المعنى بين المبدلِ والمبدلِ منه. فمن أمثلةِ اختلافِ المعنى المانعِ للإبدالِ،<sup>68</sup> ما قصدهُ في " باب ما يحيى بالوار فيكون له معنى ، فإذا جاء بالباءِ كان له معنى آخرٌ" ، قولُ ابنِ السكِّيتِ: "حَنَوْتُ عَلَيْهِ: عَطَفْتُ عَلَيْهِ، وَقَدْ حَنَيْتُ ظَهْرِي ، وَحَنَيْتُ الْعُودَ، وَيُقَالُ: قَرَوْتُ الْأَرْضَ: إِذَا تَتَبَعْتَهَا تَخْرُجُ مِنْ أَرْضٍ إِلَى أَرْضٍ قَرَوًّا، وَقَرَيْتُ الضَّيْفَ قَرِيًّا وَقِرَاءً، وَقَدْ سَرَوْتُ ثَوْبِي سَرَوًّا: إِذَا أَلْقَيْتَهُ، وَسَرَيْتُ لَيْلًا وَأَسْرَيْتُ: إِذَا سِرْتُ لَيْلًا".<sup>69</sup>

كما أنَّ المَعْرُوزَ مِنَ النِّطِيرَيْنِ، عِنْدَهُ، إِذَا كَانَ خَاصًّا، وَغَيْرِ الْمَعْرُوفِ عَامًّا، كَانَتْ هُنَاكَ لُغَتَانِ لَا بَدَلَانَ، وَكَانَ الْمَعْرُوزُ أَقْلَهُمَا فَصَاحَةً وَاسْتِعْمَالًا ، وَمِثْلُ لَهُ بِلَفْظِ "مَدَّة" بِمَعْنَى مَدَحٍ<sup>70</sup> ، وَكَأَنَّهُ رَأَى فِي مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَبْرُودُ فِي ذَلِكَ صَوَابًا، حِينَمَا نَسَبَ هَذَا الْأَخِيرُ لَفْظَ " مَدَّة" إِلَى بَنِي سَعْدِ وَلَخْمِ ، وَلَمْ يَعْرِزْ اللَّفْظَ الثَّانِي إِلَى بَيْتَةٍ أَوْ قَبِيلَةٍ أُخْرَى، بِوَصْفِهَا لُغَةً سَائِرِ الْعَرَبِ.<sup>71</sup>

ولذلك رأينا ابنَ سيده يُخَالِفُ أَبْضَا عَلِيَّ الْقَالِي، فَلَمْ يَجْعَلِ النَّوْنَ مُبْدَلَةً مِنَ الْهَاءِ فِي قَوْلِهِمْ: "تَفَكَّهَ وَتَفَكَّنَ"<sup>72</sup>، لِأَنَّهُ يُقَالُ: رَجُلٌ مُتَفَكِّهٌ ، إِذَا كَانَ حَزِينًا مُتَنَدِّمًا، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: (فَطَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ)<sup>73</sup> ، فَمَعْنَاهُ تَنَدَّمُونَ، أَوْ تَعَجَّبُونَ مِمَّا وَقَعَ فِي زَرْعِكُمْ، وَعُكْلُ (قَبِيلَةٍ) تَقُولُ "تَفَكَّنُونَ" بِالنُّونِ"<sup>74</sup> وَرُبَّمَا شَكَّكَ لِسَبَبِ نَفْسِهِ فِي قَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ الْقَارِسِيِّ، الَّذِي رَأَى فِي مَا نَقَلَهُ الْأَصْمَعِيُّ عَنِ الْعَرَبِ قَوْلَهُمْ: "دَهَدَهْتُ الْحَجَرَ، وَدَهَدَيْتُهُ" لُغَتَيْنِ، الْهَاءِ فِي تَمِيمِ ،

66 - المرجع نفسه، 13: 274.

67 - العين، 1: 52.

68 - ينظر: كتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي: مقدمة التحقيق، ص 25.

69 - المخصص، 14: 26.

70 - المرجع نفسه، 13: 276.

71 - ينظر: الكامل في اللغة والأدب، ص 1051 وكتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي: مقدمة التحقيق ، ص 18.

72 - المخصص، 13: 287 وينظر: الأمالي في لغة العرب، 2: 180.

73 - الآية 65 من سورة الواقعة.

74 - الأضداد لابن الأنباري، ص 65.

والياء في أهل العالِيَةِ"<sup>75</sup>، وكأنا بـابن سيدة لم ير في قول أبي الطيب اللغوي: "ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة"<sup>76</sup> صوباً في هذا الموضع، فشرط الإبدال عنده أن يكون بين المبدل والمبدل منه قرابة صوتية، الأمر الذي توفّر في المثال السابق، فالهاء والياء من مخرج واحد. ولعل ما تردد ابن سيدة أمامه، فأهمّل أو شكك فيما لم يتحقق سماعه عن العرب، وثبت لديه أن هذا لم يقل به غير أبي عليّ الفارسي، فكان أن رده بلطف الصنعة إلى الإبدال اللغوي، وهو تردد أملتة طبيعة التثبت والتروّي اللذين تحلّى الرجل بهما قبل إطلاق الأحكام جزافاً.

واتفق ابن سيدة مع ابن جني في قوله بالأصليين المنفردين المتساويين في التصرف المانعين للقول بالإبدال في قولهم: "جمس الودك، وجمد"<sup>77</sup>، فقال: "ألا ترى أن بعضهم يقول: جمس الودك (ذهب رطوبته)، وجمد الماء، ولا يقال: جمس الماء، ولا جمد الودك"<sup>78</sup>.

كما تابع الفراء وابن السكيت في قولهما بإمكان المعاقبة في القبيلة الواحدة، وإن لم يجد فيه قياساً مطرداً، ومثّل له بقول الأضمعي حينما سأل المفضل الضبي (ت 170هـ) عن معنى "خيصاً خائصاً" في قول الأعشى:<sup>79</sup>

لعمري لمن أمسى القوم شخصاً  
لقد نضال خيصاً من عقىرة خائصاً  
فقال: أر من قولهم: فلانٌ يخوص العطاء في بني فلان، أي يقلله، فكان خيصاً "شئ يسير ثم بالغ بقوله: "خائصاً"، كما قالوا: موت مائت. فقال هو على المعاقبة، وهي لغة لأهل الحجاز، وليست بمطرده في لغتهم"<sup>80</sup>.

وإذا كان لا بد أن نبدي رأياً في ما وضعه العلماء القدماء من شروط لحدود الإبدال، فإننا نجد في أنفسنا ميلاً إلى القول بصواب لأرائهم فيها، ففي اشتراطهم تقارب المخرج بين المبدل والمبدل منه ضرورة يتم بها التفريق بين الإبدال والمعاقبة، فالقول بالإبدال في العربية يوقفنا على معالم التطور الدلالي الذي أصاب الألفاظ في مراحل نموها، فأمكننا بذلك معرفة الأصل من الفرع فيها.

75 -المخصص، 13: 287.

76 - المزهر، 1: 460.

77 -المخصص، 13: 287.

78 - المرجع نفسه، 13: 287.

79 -ديوانه، ص199.

80 -المخصص، 14: 19.

أما ما ذهبوا إليه من إمكان المعاقبة في اللهجة الواحدة، فهو في وجه من القياس جائز، ما لم يكن ذلك قصداً في الوضع ولا أصلاً، بحيث لا ينفي السليقة اللغوية عند العربي، وإنما أملتُهُ ضرورةً أسلوبيةً أو ضرورةً شعريةً أو ما يجري مجراها، كما أننا نؤيد رأيهم الرافض لدعوى الترادف المطلق بين الحرفين المتقاربين، مهماً كانا موعليين في القدم أو تئوسيت فيهما خطوات التطور، الأمر الذي يفسح المجال واسعاً للإطلاع على مظاهر التجدر والتوسع الذي أصاب الألفاظ باختلاف القائلين بها والتي حفلت بها كتب اللغة ومعاجمها.

المحاضرة (09): 2020-04-16

### -ج- الإتيان والمزاوجة:

عرّف ابن فارس (ت 395 هـ) الإتيان، فقال: هو أن تتبّع الكلمة الكلمة على وزنها أو رويها إشباعاً وتأكيدياً، وذلك قولهم: سَاعِبٌ لِأَعِيبٍ (فساعِبٌ ذو مسغبة أي مجاعة، ولاغِبٌ: مُتَعَبٌ مِنَ الإِعْيَاءِ) وهو "خَبٌّ ضَبٌّ" (خداع خبيث غشاش، وضبٌّ: مُنكَّرٌ، مُراوِعٌ، حَرِبٌ، والضَّبُّ: الغَيْظُ والحِقْدُ وقيل هو: الضِغْنُ والعداوة ومُضْمِرٌ للحقد)، وخرابٌ يبابٌ (فاليباب: الخراب، والخالي لا شيء فيه) وقد شاركت العرب العجم في هذا الباب.<sup>81</sup> فدلّ بذلك على أن الإتيان يتركب، في العادة، من دالّين اثنين، يكون الثاني زيادةً على أنه في وزن الأول ورويه، إمّا ذا معنى معرُوف، وإمّا لا معنى له على الإطلاق، وقد أُدرج ليثبت الكلام ويؤكد.<sup>82</sup>

ونجد لتعريف ابن فارس هذا صدقاً فيما نقله السيوطي (ت 911 هـ) عن أبي عليّ القالي حين قال عن العرب: إنّ مذهبيهم في الإتيان "أن تكون أواخر الكلم على لفظ واحد مثل القوافي والسجع".<sup>83</sup> ولعلّ في قول أبي عليّ هذا ما يؤكد أنّ ما اتفق وزنه ورويّه معاً أكثر بكثيرٍ ممّا اتفق وزنه وحده، كقولهم: "عِيٌّ سَيٌّ"<sup>84</sup>، وأنّ أحسن مرتبة في الإتيان، من ناحية المجانسة الصوتية، أن يكون الدالّ الثاني مكوّناً مع الدالّ الأوّل مجانسةً صوتيةً تسريحاً

81- الصاحبي في فقه اللغة، ص 270، والإتيان والمزاوجة، ص 2.

82 - بعض مظاهر التطور اللغوي، ص 60.

83 - الأمل في لغة العرب، 2: 221 والمزهر، 1: 413.

84 - المخصص، ص 14 : 29.

إليها النَّفْسُ حَتَّى وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِهَذَا اللَّفْظِ مَعْنَى عَلَى الْإِطْلَاقِ.<sup>85</sup> وهو مَا صَحَّ بِهِ أَبُو الْعَبَّاسِ ثَعْلَبٍ (ت 291 هـ) عَنْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ (ت 231 هـ) "أَنَّهُ سَأَلَ بَعْضَهُمْ عَنْ قَوْلِهِمْ: "شَيْطَانٌ لَيْطَانٌ"، مَعْنَى لَيْطَانٌ؟، فَقَالَ: شَيْءٌ نَتَيْدٌ (أَي نُقُوي بِهِ) بِهِ كَلَامُنَا."<sup>86</sup> فَكَانَ ذَلِكَ تَصْرِيحاً مِنْهُ بِالْغَرَضِ الْمَطْلُوبِ مِنَ الْإِتْبَاعِ، وَهُوَ مَا أَكَّدهُ ابْنُ جَنِّي بِقَوْلِهِ: "وَلِهَذَا وَقَعَ الْإِتْبَاعُ فِي كَلَامِهِمْ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ: "شَيْطَانٌ لَيْطَانٌ"، لِأَنَّهُمْ أَرَادُوا إِعَادَةَ اللَّفْظَةِ بَعِيْهَا، فَغَيَّرُوا بَعْضَ حُرُوفِهَا، وَتَرَكَوا الْأَكْثَرَ، لِيَعْلَمُوا أَمَّهُ فِي تَوْكِيْدِ الْأَوَّلِ، كَمَا قَالُوا: قَامَ الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ<sup>87</sup> أَبْصَعُونَ".

وَيَتَّضِحُ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ أَكْثَرَ الْإِتْبَاعِ يَتِمَّائِلُ فِيهِ التَّابِعُ وَالْمَتَّبِعُ فِي الْوِزْنِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لَيْسَ بِالشَّرْطِ الْوَاجِبِ عِنْدَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ، فَقَدْ أُوْرِدَ أَبُو الطَّيِّبِ اللَّغَوِيُّ أَمْثَلَةً لَمْ يَتِمَّائِلْ فِيهَا التَّابِعُ وَالْمَتَّبِعُ فِي الْوِزْنِ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ فِي سَبِّ الرَّجُلِ: "رَغْمًا دَغْمًا شَنْغَمًا."<sup>88</sup> وَلِذَلِكَ لَمْ يُخْطِئُ تَاجُ الدِّينِ السَّبْكِ (ت 777 هـ)، فِي رَأْيِنَا<sup>89</sup>، حِينَ قَالَ: "فَالتَّابِعُ فِي شَرْطِهِ أَنْ يَكُونَ عَلَى زِنَةِ الْمَتَّبِعِ"<sup>90</sup>، مُعْتَبِراً أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْإِتْبَاعِ "أَنْ تَتَّبَعَ الْكَلِمَةُ كَلِمَةً مَاخُوْدَةً مِنْهَا بِتَغْيِيرِ بَعْضِ الْأَحْرُ، وَتَرَكَ بَعْضُهَا الْآخَرَ لِتَكُونَ هَذِهِ الْمُجَانَسَةُ فِي الصَّوْتِ وَسَيْلَةً لِتَاكِيْدِ الْكَلِمَةِ الْأُولَى"<sup>91</sup>، الْأَمْرُ الَّذِي لَا يُقُوْدُنَا إِلَى الْاِعْتِقَادِ بِأَنَّ الْعُلَمَاءَ قَدْ أَهْمَلُوا قَضِيَّةَ الْمَعْنَى فِي التَّابِعِ. فَقَدْ رَأَتْ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ أَنَّ التَّابِعَ قَدْ يَكُونُ لَهُ مَعْنَى وَقَدْ لَا يَكُونُ، وَمِنْ هُنَا لَمْ يَشْتَرَطُوا عَدَمَ الْمَعْنَى فِيهِ. وَمِنْ هُوْلَاءِ أَبُو عَلِيٍّ الْقَالِي (ت 356 هـ) الَّذِي قَسَمَ الْإِتْبَاعَ إِلَى ضَرْبَيْنِ<sup>92</sup>: ضَرْبٌ: يَكُونُ فِيهِ الثَّانِي بِمَعْنَى الْأَوَّلِ فَيُوْتِي بِهِ تَاكِيْدًا، لِأَنَّ لَفْظَهُ مُخَالَفٌ لِلْفِظِ الْأَوَّلِ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ فِي صِفَةِ الدَّئِبِ: "سَمَلَعٌ هَمَلَعٌ"، وَالْهَمَلَعُ: السَّرِيْعُ وَكَذَلِكَ السَّمَلَعُ"<sup>93</sup>، وَضَرْبٌ: فِيهِ مَعْنَى الثَّانِي غَيْرَ مَعْنَى

85 - بعض مظاهر التطور اللغوي، ص 417.

86 - مجالس ثعلب، 1: 8.

87 - المنصف، 2: 325.

88 - الإتياع، ص 55.

89 - جاء هذا رداً على ما ذهب إليه حسين نصّار في كتابه دراسات لغوية، ص 53.

90 - المزهر، 1: 416.

91 - نصوص في فقه اللغة، 2: 332.

92 - الأمالي في لغة العرب، 2: 211.

93 - المرجع نفسه، 2: 222.

الأول، كقولهم: "رَطْبٌ نَعْدٌ، مَعْدٌ. فَالْتَعْدُ: اللَّيْنُ وَالْمَعْدُ: الْكَثِيرُ اللَّحْمِ الْغَلِيظُ".<sup>94</sup> وَيُؤَخَذُ عَلَى هَذَا التَّقْسِيمِ أَنَّهُ أَهْمَلٌ مَا لَيْسَ لَهُ مَعْنَى فِي الْإِتْبَاعِ، وَهُوَ الْأَصْلُ.<sup>95</sup>

وإلى مثل ذلك ذَهَبَ أَبُو الطَّيِّبِ اللَّغَوِيُّ<sup>96</sup> وَأَحْمَدُ بْنُ فَارِسٍ<sup>97</sup>، وَالتَّاجُ السَّبْكِيُّ الَّذِي رَدَّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ التَّابِعَ لَهُ مَعْنَى<sup>98</sup>، فَقَالَ: "والتَّحْقِيقُ أَنَّ التَّابِعَ يُفِيدُ التَّقْوِيَةَ، فَإِنَّ الْعَرَبَ لَا تَضَعُهُ سُدًى، وَجَهْلُ أَبِي حَاتِمٍ (يَقْصِدُ أَبُو حَاتِمٍ السَّجِسْتَانِي) بِمَعْنَاهُ، أَي بِمَعْنَى: بَسَنَ" فِي قَوْلِهِمْ: "حَسَنَ بَسَنَ" لَا يَضُرُّ، بَلْ مُقْتَضَى قَوْلِهِ: إِنَّهُ لَا يَدْرِي مَعْنَاهُ أَنَّ لَهُ مَعْنَى، وَهُوَ لَا يَعْرِفُهُ".<sup>99</sup>

وكانت الثمرة الطبيعية أن فرّق العلماء بين الإِتْبَاعِ وَالْمُزَاوَجَةِ، ذَلِكَ أَنَّ الْقَاعِدَةَ فِي الْإِتْبَاعِ أَنْ تَتَّبِعَ الْكَلِمَةُ كَلِمَةً أُخْرَى مُجَانِسَةً لَهَا دُونَ أَنْ تَرْتَبِطَ بَيْنَهُمَا وَاوُ الْعَطْفِ، فَإِذَا جِئَتْ بِالْوَاوِ فَهِيَ مُزَاوَجَةٌ.<sup>100</sup> وَلَقَدْ فَطِنَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ فَارِسٍ فِي كِتَابِهِ "الْإِتْبَاعِ وَالْمُزَاوَجَةِ" فَجَعَلَهَا عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ الْكَلِمَتَانِ مُتَوَالِيَتَيْنِ عَلَى رَوِيٍّ وَاحِدٍ، وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنْ يَخْتَلَفَ الرَّوْيَانِ، ثُمَّ يَكُونُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ الْكَلِمَةُ الثَّانِيَّةُ ذَاتَ مَعْنَى. وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ الثَّانِيَّةُ غَيْرُ وَاضِحَةٍ الْمَعْنَى وَلَا بَيِّنَةٌ الْأَشْتِقَاقِ، إِلَّا أَنَّهُمَا كَالْإِتْبَاعِ لَمَّا قَبِلَهَا. فَضِمْنَا (بَابَ مَا جَاءَ مِنَ الْإِتْبَاعِ وَالْمُزَاوَجَةِ عَلَى الْبَاءِ) قَوْلِهِمْ: وَمِنَ الْمَزَاوِجِ (مَا لَهُ هَارِبٌ وَلَا قَارِبٌ) أَي مَا لَهُ صَادِرٌ عَنِ الْمَاءِ وَلَا وَارِدٌ. وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ عِنْدَ الْمَبَالِغَةِ: (لَا شَيْبٌ وَلَا عَيْبٌ) وَ (لَا شَوْبٌ وَلَا رَوْبٌ)، وَالرَّوْبُ: اللَّبْنُ وَالشَّوْبُ: الْعَسَلُ.<sup>101</sup> وَيُؤَخَذُ عَلَى هَذَا التَّقْسِيمِ أَنَّهُ أَهْمَلُ الْوَزْنِ.<sup>102</sup>

وَقَدْ حَلَطَ ابْنُ سَيِّدِهِ، كَغَيْرِهِ مِنَ اللَّغَوِيِّينَ بَيْنَ الْإِتْبَاعِ وَالْمُزَاوَجَةِ، وَذَلِكَ حِينَمَا عَدَّ مَا رَوَاهُ ابْنُ السَّكِّيتِ عَنِ الْعَرَبِ قَوْلُهُمْ: "وَمَا لَهُ عَالٌ وَلَا مَالٌ"، وَ "قَدْ جِيءَ بِهِ مِنْ عَيْصِكَ"

94- المرجع نفسه، 2: 220.

95 - دراسات لغوية، ص 57.

96 - كتاب الإِتْبَاعِ، مقدمة التحقيق، ص 7.

97 - الصحابي في فقه اللغة، ص 270.

98 - المزهري، 1: 415، وقد نسب السيوطي هذا الرأي إلى الأمدى.

99 - المرجع نفسه، 1: 416.

100 - ينظر: شواهد ذلك في أدب الكاتب، ص 43-48.

101 ينظر: الإِتْبَاعِ وَالْمُزَاوَجَةِ، ص 2-3 والمزهري، 1: 414.

102 دراسات لغوية، ص 57.

وإيصك" <sup>103</sup> (أي من حيث كان) إتباعاً، وهو بذلك لم يفرق بين ما هو بغير واوٍ ومتابِعاً أباً عليّ القالي.

لهذا السبب من التفريق اشترط الكسائي (ت 182هـ) ، وأبو عبيد القاسم بن سلام ألا يعطف الإتباع بأداة. قال أبو عبيد في " غريب الحديث": وأما حديث آدم -عليه السلام- أنه استحرم حين قتل ابنه فمكث مئة سنة لا يضحك ، ثم قيل: حيّاك الله وبيّاك . قال: وما بيّاك؟، قيل: أضحكك. فإن بعض الناس يقول في بيّاك: إنه إتباعٌ، وهو عندي على ما في تفسير الحديث أنه ليس بإتباع، وذلك أن التابع لا يكاد يكون بالواو وهذا بالواو <sup>104</sup>.

ومعنى كلامه أن هناك من يرفض هذا الرأي كابن الأعرابي وأبي عليّ القالي وابن سيده؛ لأنهما رأياً من العرب من يقول: "شيخ تالك وفاق" ، ومعناه أن الشيخ لضعفه إذا وطئ لم يقدر أن يخذش (يهشم) غير الشيء اللين، وفاق: هريم <sup>105</sup>. وإلى مثل ذلك ذهب أبو الطيب اللغوي، فقد سمعهم يقولون: "هذا جائع نائع" ، فهو عندهم إتباعٌ، ثم يقولون في الدعاء على الإنسان: "جوعاً ونوعاً" ، فيدخلون الواو <sup>106</sup>.

فهم بذلك لا يرون فارقاً بين ما هو بالواو وبين ما هو بغيرها، فهذا كله إتباعٌ إذا كانت الكلمة الثانية مما يستعمل مفرداً، أو توكيداً إذا كانت الكلمة الثانية مما يمكن استعماله مفرداً ، ولذلك رأيانهم يتخذون من أفراد الكلمة الثانية المقياس الذي اعتمدوا عليه في الفصل بين الإتباع والتوكيد، فمن الإتباع عند القالي قولهم: "إنه مِعْفُتٌ مُلْقِتٌ" ، فمِعْفُتٌ الذي يعفُت الشيء: أي يدقُّه ويكسره، والملقُت الذي يلويه <sup>107</sup>. ولكن هذا توكيدٌ عند أبي الطيب <sup>108</sup>، إذ المِعْوَلُ عليه عنده، في التفريق بين الإتباع والتوكيد هو على معنى التابع مع إمكان إفراده في الكلام، ذلك أن التابع إذا لم يكن له معنى في نفسه أو كان له معنى المتبوع، ولم يأت ليتد ما قبله ويُقويه، ثم لا يتكلم به مفرداً كان إتباعاً، وإن كان لا يُشارك المتبوع في المعنى، فأفاد في تقويته، وأمكن إفراد التابع في الكلام كان توكيداً <sup>109</sup>.

103 -المخصص، 14 : 38 وينظر: جمهرة اللغة، 3: 430، والأماي في لغة العرب ، 2: 224.

104 -غريب الحديث، 3: 279-280 والنهاية في غريب الحديث والأثر، 1: 176 و المزهر، 1: 415.

105 -الأماي في لغة العرب، 2: 219.

106 - إتباع، ص3.

107 - الأماي في لغة العرب، 2: 222.

108 -إتباع، ص82.

109 - ينظر: المرجع نفسه ، مقدمة التحقيق، ص7.

وَمَهْمَا يَكُنْ مِنْ أَمْرِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْإِتْبَاعِ وَالْمُزَاوَجَةِ، فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ كَذَلِكَ مِنَ التَّعْوِيلِ،  
فِي رَأْيِنَا، مِنْ اسْتِنطَاقِ الدَّلَالَةِ اللُّغَوِيَّةِ لِكُلِّ مِنْهُمَا، فَالْإِتْبَاعُ: أَنْ تَتَّبِعَ الْكَلِمَةُ كَلِمَةً أُخْرَى  
مَبَاشَرَةً، أَيْ مِنْ غَيْرِ وَسَاطَةِ، وَالْمُزَاوَجَةُ: أَنْ تُزَاجَ بَيْنَ طَرَفَيْنِ وَتَجْعَلَ مِنْهُمَا زَوْجاً وَاحِداً فِي  
السَّجْعِ أَوْ الْوَزْنِ، وَهَذَا لَا يُمَكِّنُ إِلَّا بَرِيَاطٍ، وَهَذَا الرِّبَاطُ هُوَ وَائِ الْعَطْفِ عَادَةً.<sup>110</sup>  
عَلَى أَنْ كَثِيراً مِنْ أُمَّةِ اللُّغَةِ لَمْ يَغْفُلُوا بَحْثَ الْإِتْبَاعِ وَالْمُزَاوَجَةِ فِي كُتُبِهِمُ اللُّغَوِيَّةِ. وَقَدْ عَرَضَ  
السِّيُوطِيُّ فِي "المُزْهَرِ"<sup>111</sup> وَحَسِينُ نَصَّارٍ فِي "دراسات لغوية"<sup>112</sup> آراءَ الْعُلَمَاءِ فِيهِمَا بِالتَّفْصِيلِ.

---

110 - ينظر: أدب الكاتب، ص 43- 48.

111 - ينظر: المزهَر، 1: 414-425 و دراسات لغوية»

112 - ينظر: دراسات لغوية، ص 47- 64.